

الحمد لله

تسلمت هذا القرار ع 193
لدي في الطرقتين
2015

الجمهورية التونسية

الهيئة الوطنية للاتصالات

القرار : ع 193 دد

تاريخ القرار: 9 أكتوبر 2015

قرار

بتاريخ 9 أكتوبر 2015، أصدر رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات، القرار ع 193 دد في مادة التدابير الوقائية المنصوص عليها بالفقرة الأولى من الفصل 73 من مجلة الاتصالات بين:

المدعى: شركة "أوريدو تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بحدائق البحيرة ضفاف البحيرة تونس 1053.

من جهة

المدعى عليها: شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني الكائن مقرها الاجتماعي بعمارة أورنج المركز العمراني الشمالي 1003 تونس.

من جهة أخرى

بعد الإطلاع على مجلة الاتصالات الصادرة بمقتضى القانون ع 01 دد لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001، المنقح والمتمم بالقانون ع 46 دد لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون ع 01 دد لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 و بالقانون ع 10 دد لسنة 2013 المؤرخ في 12 أفريل 2013.

وبعد الإطلاع على الأمر ع 3026 دد لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر ع 53 دد المؤرخ في 10 جانفي 2014.

وبعد الإطلاع على قرار الهيئة الوطنية للاتصالات ع 54 دد الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجه للعموم وإجراءات الموافقة عليها.

4/1

وبعد الإطلاع على المطلب المقدم من طرف شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 5 أكتوبر 2015 والمتضمن طلبها إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "عشرين على عشرين" وسحبه من كل معلقاتها الإشهارية من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالإنفاذ العاجل.

وبعد الإطلاع على المراسلة الموجهة الى شركة "أورنج تونس" بتاريخ 7 أكتوبر 2015 لتمكينها من تقديم ردودها حول مطلب التدابير الوقائية المرفوع ضدها.

من حيث الشكل:

حيث استوفى المطلب الراهن شروطه الشكلية المنصوص عليها بالفصل 73 من مجلة الاتصالات واتجه قبوله.

من حيث الأصل:

حيث اتضح من المطلب سند الدعوى ومن بقية مطروقات الملف أن شركة "أوريدو تونس" تقدمت بتاريخ 5 أكتوبر 2015 بعريضة دعوى إلى الهيئة الوطنية للاتصالات سجلت بدفاترها تحت عد 237-د تضمنت طلبها إلزام "أورنج تونس" بإيقاف تسويق العرض التجاري المسمى "20/20" وسحبه من جميع الومضات والمعلقات الإشهارية المرتبطة به وتطبيق أحكام الفصل 74 فقرة ثالثة من مجلة الاتصالات على المدعى عليها مع الإذن بالإنفاذ العاجل.

وحيث وإعمالا منها لأحكام الفصل 73 من مجلة الاتصالات، تولت "أوريدو تونس" تقديم المطلب موضوع النظر الآن تضمن تظلمها من إقدام "أورنج تونس" على تسويق عرض تجاري أطلقت عليه اسم "20/20" ينتفع من خلاله المشترك بمضاعفة رصيده بقيمة 20 مرة عند شحن رصيده ابتداء من 5 دنانير متمسكة بعدم حصوله على موافقة الهيئة وفق ما اقتضته أحكام الأمر عد 3026-د لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 والمتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العمومية للاتصالات وشبكات النفاذ المنقح والمتمم بالأمر عد 53-د المؤرخ في 10 جانفي 2014، وذلك لانتهاكه لقواعد المنافسة النزيهة نظرا للانخفاض المفرط للتعريفية المطبقة عليه والتي لا تراعي حسب دعواها السعر الأدنى للدقيقة الواحدة للمكالمات المحدد بقرار الهيئة عد 54-د الصادر بتاريخ 11 جوان 2014 والمتعلق بالمصادقة على طريقة تحديد تعريفات عروض خدمات التفصيل الموجهة للعموم وإجراءات الموافقة عليها مما من شأنه أن يحط حسب قولها من القيمة التنافسية لسوق الهاتف الجوال ويلحق ضررا فادحا بمصالحها لاستحالة مجاراتها للتعريفات المنطبقة عليه، وانتهت إلى طلب إلزام شركة "أورنج تونس" في شخص ممثلها القانوني بإيقاف ترويج عرض "عشرين على عشرين" وسحبه من كل معلقاتها الإشهارية من السوق إلى حين البت في القضية الأصلية والإذن بالإنفاذ العاجل.

وحيث قدمت العارضة تأييدا لدعواها محضر محرر من طرف عدل التنفيذ الأستاذ فهد المؤذن بتاريخ 03 أكتوبر 2015 تحت عد 11408-د تضمن معاينة للعرض التجاري "عشرين على عشرين" المعلن عنه بالموقع الرسمي لشركة "أورنج تونس" مرفقا بصورة إشهارية للعرض موضوع المعاينة.

وحيث لم تتلق الهيئة ملحوظات أورنج تونس حول مطلب التدابير الوقائية رغم انقضاء الأجل الممنوح اليها للرد.

الهيئة

حيث يهدف المطلب المائل إلى استصدار قرار وقتي يقضي باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لإيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "عشرين على عشرين" وسحب جميع معلقاته الإشهارية مع الإذن بالنفذ العاجل.

وحيث ثبت من محضر المعاينة سند المطلب أن مشغل الشبكة العمومية للاتصالات "أورنج تونس" أقدم فعلا على ترويج العرض التحفيزي المتظلم منه والذي ينتفع من خلاله المشترك برصيد إضافي بقيمة 20 مرة عند شحن رصيده ابتداء من خمسة دنانير.

وحيث اتضح بالرجوع إلى دائرة المنافسة ومراقبة عروض التفصيل بالهيئة، أن شركة "أورنج تونس" كانت قد تقدمت بمشروع العرض التجاري موضوع التظلم قصد الدراسة و الإذن لها بتسويقه لفائدة حرفائها في الخطوط مسبقا الدفع.

وحيث وبعد دراسة مشروع العرض في ضوء النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للعروض التجارية، أصدرت الهيئة قرارها عدد 209 المؤرخ في 23 سبتمبر 2015 والقاضي بعدم الموافقة على العرض المتظلم حسب الخصائص المدرجة بالمشروع باعتبار أن متوسط التعريفية المقترحة أقل من السقف المحدد من طرف الهيئة مع تضمين القرار التعديلات الواجب ادخالها على مشروع العرض حتى يصبح متطابقا مع مقتضيات المنافسة النزيهة وفقا لمقتضيات الفصل 3(أ) من الأمر عدد 3026 المشار إليه أعلاه.

وحيث يستنتج مما سبق أن "أورنج تونس" لم تلتزم بالتدابير المنظمة لتسويق العروض التجارية وفقا لما نصت عليه أحكام الفصل 3 (أ) من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلقة بضبط الشروط العامة لإستغلال الشبكات العمومية للإتصالات و شبكات النفاذ كما تم تقيجه بالأمر عدد 53 المؤرخ 10 جانفي 2014 والتي تفرض على كل مشغل شبكة عمومية للاتصالات الحصول مسبقا على موافقة الهيئة قبل الشروع في تسويق أي عرض جديد أو إدخال أي تعديلات على عروضها التجارية.

وحيث أن مواصلة تسويق الشركة المطلوبة للعرض التجاري موضوع الدعوى على حالته تلك وينفس الخصائص التعريفية السابق ذكرها من شأنه أن يلحق ضررا بالعارضة باعتبار ما يمكن أن ينجر عنه من انعكاسات على سلبية على وضعيتها في السوق.

وحيث يستخلص مما سبق أن مطلب أوريدو تونس الرامي الى الإذن بإيقاف إيقاف ترويج العرض التجاري المتظلم منه والمسمى "عشرين على عشرين" وسحب جميع معلقاته الإشهارية كان مبررا وحررا بالقبول.



ولهذه الأسباب

وعملا بمقتضيات الفصل 73 من مجلة الاتصالات، قرّرنا نحن هشام بسباس، رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات إلزام شركة "أورنج تونس" بإيقاف تسويق العرض "عشرين على عشرين" موضوع الدعوى وسحبه من جميع الوسائط الإشهارية المتعلقة به، إلى حين البتّ في القضية الأصلية المنشورة أمام الهيئة تحت ع237دد.

رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات

هشام بسباس

هشام بسباس



عملا بالفصل 75 من مجلة الاتصالات
يضعي رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات
الصيغة التنفيذية على هذا القرار
الإمضاء
رئيس الهيئة الوطنية للاتصالات